جامعة بنغازي –كلية التّربية

مجلة كلية التربية ... العدد الخامس عشر ... يونيو 2024

# منهجية الاقتباس في بعض كتب التراث

دراسة وصفية تحليلية

# Citation methodology in some heritage books

**Descriptive analytical study**

أ.علي أمير علي المالكي

**Ali Amir Ali Almaliki**

جامعة بنغازي / كلية التربية / قسم اللغة العربية / محاضر مساعد

**University of Benghazi / College of Education / Department of Arabic Language / Assistant Lecturer**

**Email: ali.almaliki@uob.edu.ly**

## ملخص

من السمات البارزة في كُتب العلوم: نَقْلُ بعضِها مِن بعض؛ وذلك تَبَعًا لطبيعة هذه العلوم، التي تتنامى وتتطور على مَرِّ الزمان، فتحتاج مسائلُها إلى الإضافة، أو الشرح، أو الاختصار، أو الترتيب، أو التحرير، أو النقد، أو غير ذلك؛ فيعتمد المتأخِّر على ما كتبه المتقدمون، ويحصل التراكم والنمو المعرفي.

وإنَّ نقلَ المصنفين بعضهم من بعض ليس ذا سمةٍ واحدةٍ، إنما يأخذ أشكالًا تختلف باختلاف الكتب والمؤلفين والعصور.

وهذا البحث يسلط الضوء على ثلاثة أزواج من الكتب التي اعتمد بعضُها على بعضها الآخر، وهي: «تفسير النسفي» و«الكشاف»، و«مغني اللبيب» و«الجنى الداني»، و«الاقتراح» و«لمع الأدلة»؛ وذلك لوصف هذه الظاهرة وتحليلها.


الكلمات الدلالية: الاقتباس – الأمانة العلمية – السرقات العلمية – الاعتماد – تطور العلوم.


## Abstract:

One of the prominent features of science books is the quotation of some of them from others. This depends on the nature of these sciences, which grow and develop over time, so their issues need addition, explanation, abbreviation, arrangement, editing, criticism, or something else. The later ones depend on what the earlier ones wrote, and accumulation and cognitive growth occur.

Compilers' quotation from one another does not have a single characteristic, but rather takes forms that differ according to books, authors, and eras.

This research highlights four pairs of books that depend on each other. In order to describe and analyze this phenomenon.


Keywords: citation - scientific honesty - scientific theft - accreditation - development of science.

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين!

أما بعد:

فإن الناظر في العلوم التي وضعها البشر –على اختلاف أنواعها– يجد أنها –في الغالب– تمر بمراحل مختلفة، وأطوار متدرجة؛ فتبدأ بطور النشأة، الذي تكون فيه قليلةَ الكَمّ، شحيحةَ المعلوماتِ والموضوعاتِ، محتاجةً إلى الترتيب والتنقيح، غيرَ مستقرةِ المصطلحات أو ربما مضطربتَها ... إلى غير ذلك من السمات الغالبة على مصنفاتِ هذا الطور، ثم تأخذ هذه العلوم في النمو والتطور والازدياد تدريجيًّا على يد أهلِها والمشاركين فيها، كلٌّ يرمي فيها بسهم، ويضع فيها لبِنَةً جديدة، ويستدرك على مَن سبقه، ويعترض عليه ويناقشه، أو يستدل له ويؤيده، ... وهكذا، حتى تصل إلى مرحلة الاكتمال والاستقرار، وتستوي على سوقها. وهذا التراكم للخبرات والمعارف على مر القرون يقتضي أن كل عالمٍ من أولئك العلماء سيطلع على ما قاله مَن قبلَه، ويعتمد عليه، ويفيد منه، ويتأثر به وفاقًا أو خلافًا، ويظهرُ أثرُ ذلك في كلامه ومصنفاته؛ بالتناصّ، أو بالنقل والاقتباس، أو بما هو نحو ذلك. لكن ليس كل مؤلّف يشير إلى مصادره التي يستقي منها، وإنما يختلف المؤلفون في ذلك، ولعله يمكن للباحث –من خلال قراءاته في كتب العلماء– تصنيفهم إلى ثلاثة اتجاهات عامة:

– فمنهم من يعزو كلَّ ما ينقله مطلقا؛ سواء أكان النقل باللفظ أم بالمعنى، وسواء أكان المنقول مشتهرًا عن قائله أم لم يكن، وسواء أكان المنقول عنه عالمًا بعينه أم جماعةً من العلماء.

– ومنهم لا يعزو إلا أشياء معينة، كنتائج اجتهادات بعض العلماء الخاصة، أو آرائهم التي تفردوا بها، أو كلامهم الذي اختصوا به، أو الفوائد التي تفردوا بنقلها، أو نحو ذلك، وأما ما كان معروفًا نِسْبتُه من الكلام، أو ما كان من الكلام عاما شائعا بين العلماء، أو نحو ذلك؛ فلا يعزوه عادةً.

– ومنهم من لا يعزو مطلقا، حتى إن بعضهم ربما نقل كتابا كاملًا دون أن يعزو شيئا منه إلى صاحبه.

وهذه الاتجاهات ليست أمرا مطردا عند كل فريق، فقد يخالف الواحد منهم نهجَه الغالب عليه في مواضع تقلّ أو تكثر.

والاتجاه الأول هو –في نظر الباحث– الأفضلُ، والأقربُ إلى روح العلم والأمانة العلمية، والأبعدُ عن الظِّنَّة، والأسلمُ من التَّبِعة، وقد شاع بين المتقدمين قولهم: «من بركة العلم عزوه إلى قائله»، ولذلك كانوا يحرصون على العزو والإسناد قدر المستطاع.

لكنهم في الوقت نفسه لم يجعلوا العزوَ واجبًا محَتَّمًا فيقولوا بمفهوم المخالفة لتلك المقولة ويجعلوا كل مَن لم يَعزُ سارقًا، وإنما الذي يَظهر أنهم جعلوا ذلك من باب الاستحباب والاستحسان فحسب، لا سيما في الأمور التي يكون مصدرها معروفًا عند العلماء ومشتهرًا. وإلا وُصِفَ جماعةٌ من أفاضل العلماء وأعلامِهم بأنهم سارقون؛ لأنهم كانوا في كثير من الأحيان ينقلون ولا يعزون، وأمثلةُ ذلك في التراث أكثر من أن تُحصر، وقد حدث ذلك في مصنفات كل العلوم، ومع ذلك لم يتهم أحدٌ من القدماء هؤلاء العلماءَ بالسرقة العلمية؛ لأن هذا الأمر كان منتشرًا ومعروفًا، لا كما يفعله بعضُ الناس اليوم ممن لم يدركوا هذا الأمر فأخذوا يتهمونهم بالسرقة تلميحًا وتصريحًا، ويسيئون القول في حقهم.

وهذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة الاقتباس في بعض مؤلفات القدماء، وهي ثلاثة أزواجٍ من الكتب اختيرت بشكل عشوائي: «تفسير النسفي» و«الكشاف»، و«مغني اللبيب» و«الجنى الداني»، و«الاقتراح» و«لمع الأدلة»، وذلك للوصول إلى إجابات عن الأسئلة الآتية:

- هل اعتمد متأخرُ كلِّ زوج من تلك الكتب على متقدمه؟
- وما مدى هذا الاعتماد ومقدارُه؟
- وكيف كان ينقل عنه ما أخَذ منه؟
- وثَمَّ سؤال خاص بالمتعاصرَيْن ابن هشام والمرادي، وهو: مَن الذي نَقل عن الآخر منهما؟

فيَنظر الباحث فيما قاله أصحاب تلك الكتب عنها، وما قاله العلماء والباحثون والمحققون الذين قارنوا بين محتويات هذه الكتب، إضافة إلى مقارنةِ نماذج عشوائية من تلك الكتب؛ لذلك سيُتَّبع في هذا البحث المنهجُ الوصفي والمنهجُ المقارن.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، أما التمهيد ففيه تعريف بمفهوم الاقتباس، وأما المباحث فكل مبحث يتناول الكلام عن زوج من الأزواج المذكورة، وأما الخاتمة فتتناول خلاصة البحث ونتائجه.

وإن هذه الظاهرة قد تناولها بالبحث والدراسة عددٌ من الباحثين، استقلالا وضمنًا، بتعميم وتخصيص؛ فمنهم من تناولها بالعموم في البحث العلمي عمومًا، ومنهم من تناولها فيما يخص المؤلفات المذكورة، وهذا سرد موجز لأهم ما وقف عليه الباحث من هذه الدراسات:

- دراسة زيقم وبن ميلة (2021) بعنوان: «أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي؛ الاقتباس والتهميش أنموذجًا»، وهي تتناول الضوابط الأخلاقية التي ينبغي للباحث أن يلتزمها في البحث العلمي لتحقيق الأمانة العلمية، والممارسات المخالفة لذلك، وكيفية مواجهتها، مع التركيز على مسألة الاقتباس والتهميش.
- دراسة كعنيت (2022): «الاقتباس والتهميش في البحث العلمي ودورهما في تحقيق الأمانة والوقاية من السرقة العلمية»، وهي تبحث في مدى إسهام عمليات الاقتباس في البحث العلمي في التخفيف والوقاية من السرقة العلمية، وتعرّف بضوابط الاقتباس والتهميش، وعلاقتهما بالأمانة العلمية، وكذلك مفهوم السرقة العلمية، والآليات القانونية التي تسهم في الوقاية منها.
- دراسة عيدان (2020) بعنوان: «قواعد وأسس الاقتباس والتوثيق في البحث العلمي»، وهي تتناول التعريف بالبحث العلمي وأهميته، وبيان القواعد الأساسية في كتابة البحوث العلمية، والتعريف بطرق الاقتباس من المصادر والمراجع العلمية، وآليات التوثيق، إلى جانب توضيح الأساليب العلمية في استخدام عمليات الترقيم في كتابة البحوث العلمية.

## التمهيد

## الاقتباس في التأليف والبحث العلمي

إن أيّ كاتب أو باحث لا يبدأ –في الغالب– من فراغ، بل هو مسبوق بأعمال مَن سبقَه من العلماء والباحثين وتجاربهم، والبحث العلمي هو عملية بناء متتابعة يقوم بها الباحثون، بحيث يضيف كل واحد منهم إلى هذا البناء المعرفي لبنةً، ويكمل كلّ واحدٍ ما بدأه أسلافُه في ذلك العلم، وهذا يجعل من الاقتباس عنصرًا ذا أهمية بالغة في البحث العلمي، وهو من العناصر الجوهرية في كتابة البحوث قديمًا وحديثًا، ومن أهم وسائل جمع المعلومات والبيانات والأفكار من المصادر والمراجع ذات العلاقة، إما بالنقل الحرفي، أو الاختصار، أو الإفادة من الفكرة لتصاغ بعد فهمها من الباحث وبأسلوبه، وهنا يأتي دور الباحث وإبداعه وأسلوبه ومهاراته اللغوية والعلمية في الصياغة (عيدان، 2010: 307؛ جريو، 2020: 194).

ويمكن تعريف الاقتباس بأنه: نقل نصوص مأخوذة من أعمال مؤلفين أو باحثين آخرين إلى نصوص أخرى بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، أو جزئية، أو بإعادة الصياغة؛ لأهداف متنوعة؛ مثل تأكيد فكرة معينة، أو توجيه نقد، أو مقارنة.

وقد استُخدمت مصطلحات أُخرى للدلالة على هذا المعنى مرادفة للاقتباس، مثل: الاستشهاد، الإيراد، النقل.

**فوائد الاقتباس:**

تبايَنَتْ مواقفُ العلماء والباحثين تجاه الاقتباس من أعمال الآخرين وتضمينها في بحوثهم ومؤلفاتهم:

– فمنهم من لا يرى فيه فضيلةً، ويراه من مظاهر ضعف التأليف، ولا سيما عندما يكون النقل لفصل كامل وأوراق عديدة بحيث تختفي شخصية الباحث بين النقول الطويلة والمتعددة.

– ومنهم من يرى فيه دليلًا على القراءة الواسعة والمعرفة التامة بما كُتب حول الموضوع، وأنه ينال بذلك ثقة القارئ ويجعله يطمئن لأفكاره وآرائه.

– وهناك من توسط ورأى أن يكون الاقتباس في حدود معقولة، وأن شخصية الكاتب كما تظهر من آرائه وأسلوب عرضه فإنها تتجلى أيضًا في طريقة نقله واقتباسه ودمجها في محتوى البحث (أبو سليمان، 2005: 130– 131).

وللاقتباس فوائد عدّة يجنيها المؤلف والباحث، منها (شلبي، 1968: 101؛ أبو سليمان، 2005: 142، بازمول، 2007: 57):

– الاعتراف بفضل السابقين الذين اقتبس منهم وانتفع بجهودهم، وذكر أسمائهم.

– الدلالة على أنه وقف على مصادر مهمة جَمَع منها مادةَ عَمَلِه العلمي.

– أنه يُكسب الثقة والأصالة والقوة والحجة.

– أنه يتيح للقارئ معرفة مصدر المعلومة، والرجوع إليها، والتثبت منها، وتوسيع قراءته ودراسته.

ولِمَا للتوثيق من أهمية في البحث العلمي فإن المؤسسات والهيئات العلمية تحاول جاهدة أن توجِد الطرق الميسرة الوافية بهذا الغرض، التي تضمن تحقيق الأمانة العلمية، وتوفير جهد الباحث ووقته، وتزويد القارئ بالمعلومات التي تُحقِّق استفادتَه ومتابعتَه العلمية (أبو سليمان، 2005: 142).

**أنواع الاقتباس:**

للاقتباس صورٌ عِدَّةٌ، لعل أهمَّها ما يأتي:

1– الاقتباس المباشر / الحرفي / النصّي / التضمين: وهو نقل الكلام من مصدره الأصلي بنصِّه كما هو، من دون تغيير، حتى وإن تخللته أخطاء تعبيرية أو فكرية. وهنا يجب الإشارة إلى ذلك، ووضع النص بين علامتي تنصيص (أبو سليمان، 2005: 187– 188).

وقد كان القدماء أيضًا يتبعون طرقًا للإشارة إلى ذلك؛ كأنْ يُصَدِّروا النقل بعبارةٍ توحي بأن النص منقول وتبيِّنُ بدايةَ النقل، كقولهم: (قال فلان) أو (وفي كتاب فلان)، أو (وقد نص فلان على ذلك فقال)، أو (ونَصُّ كلامه)، ويختمون النص أيضًا بعبارة موحيَة، كقولهم: (انتهى كلامه)، أو (انتهى بحروفه)، أو (انتهى بنصه) (بازمول، 2007: 114).

وبعض العبارات السابقة تحتمل النقلَ النصيَّ وغيرَ النصيِّ، والذي يُحدِّد أحدَهما هو النظر إلى القرائن أو الرجوع إلى النص الأصلي.

2– الاقتباس الحرفي المنتقى: وهو اقتباس عبارة مطوَّلة تتضمن جملًا مهمة وجملًا غير ضرورية، فيلجأ الناقل إلى حذف ما ليس ضروريًّا من دون التأثير على الفكرة الأصلية، وفي هذه الحال كذلك يوضع النص المقتبَس بين قوسين، ويضع علامة الحذف مكان ما يُحذف (عيدان، 2010: 307).

3– الاقتباس غير المباشر / المعنوي / اقتباس الفكرة / الاستيعاب: وهو نقل الكلام من مصدره بالاقتصار على فكرته ومعناه دون نَصِّه ومبناه؛ فيتصرف الناقل في العبارة ويغيّرها ويكتبها بأسلوب جديد، سواء بإعادة الصياغة، أو بالتلخيص، أو بالشرح، أو بالتحليل، أو غير ذلك، مع المحافظة على معنى الفكرة ومضمونها.

وفي هذه الحال لا بد من الإشارة إلى ذلك، وذكر المصدر، وتمييز كلام الناقل عن كلام المصدر الأصلي، ولا يوضع النص المنقول بين علامتي اقتباس (أبو سليمان، 2005: 187؛ عيدان، 2010: 307؛ جريو، 2020: 195).

وقد كان القدماء يشيرون إلى ذلك أيضًا، كقولهم: (انتهى مختصرا)، أو (أو كلامًا نحوًا من ذلك)، أو (انتهى بمعناه) ... إلى غير ذلك. وقد يشيرون إلى ذلك في مقدمة مؤلفاتهم فيذكرون أنّهم اعتمدوا على كتاب ما أو كُتُبٍ، ويذكرون مقدار هذا الاعتماد وكيفيتَه.

4- الاقتباس بلغة أخرى: وذلك أن يكون النص المقتبَس مكتوبًا بلغة غير اللغة التي يكتب بها الناقلُ بحثَه؛ فيحتاج حينئذ إلى ترجمة النص الذي ينقله، وقد يحتاج مع ذلك إلى نقل النص الأصلي إلى جانب النص المترجم، في المتن أو الحاشية أو الملحق؛ وذلك إذا رأى أن الفكرة أو النص يمكن أن يتأثر بالترجمة (عيدان، 2010: 307).

**شروط الاقتباس وآدابه:**

قد كان للقدماء عناية بمسألة الاقتباس وحفظ حقوق المصنفين الفكرية؛ فقد قالوا: (من بركة العلم عزوه إلى ناقله)، وكانوا يقولون فيما لم يقفوا عليه في أصله الأول: (في كتاب فلان عن كتاب فلان)، وعَدُّوا مَن ينقل كلامَ غيرِه وينسبُه إلى نفسه من غيرِ واسطةِ كتابٍ – سارقًا، وذلك إن تضمنَ الكلامُ المنقولُ استنباطَ أشياء مسلمة لمن نُقل عنه لم يُسبَق إلى استنباطها، أو استدلال بأدلة، فهذه لا يجوز لأحد أن يوردها غير معزوة إلى من استنبطها (السيوطي، 1989: 33- 38).

وفي العصور المتأخرة عُني العلماء والباحثون بذكر شروط الاقتباس وآدابَه؛ لأنها من الأهمية بمكان؛ حتى لا يصبح الأمر فوضى وغير مقنَّن.

ويمكن إجمال أهم ما ذكروه في هذه المسألة فيما يأتي:

- الأمانة العلمية، ومن ذلك مراعاة الدقة في النقل، وتمييز الأفكار التي هي نتاج الباحث عن الأفكار المقتبسة، وعدم الخلط بينهما، والإشارة إلى أصحاب الأفكار المقتبسة بوضوح وموضوعية ودقة وصدق، وإذا حذف شيئًا من النص المنقول بنصه وضَع مكانه نقاط الحذف (...)، وإذا احتاج إلى إضافة عبارة أو جملة للتوضيح داخل النص المقتبَس وضَعها بين معقوفتين [ ].

- إظهار شخصية الباحث من خلال أفكاره وإسهاماته في البحث، وتجنب كثرة الاقتباسات التي قد تخفي شخصيته (عيدان، 2010: 308؛ جريو، 2020: 195).

- أن تكون الأفكار المقتبسة ذات علاقة مباشرة بالبحث، والابتعاد قدر الإمكان عن الحشو الذي لا داعي له، وعن الإسهاب والإفراط في كَمّ المعلومات المقتبَسة؛ حتى لا ينعكس ذلك سلبًا على القيمة العلمية للبحث.

- أن يكون الاقتباس من مصادر علمية رصينة موثقة علميًّا (عيدان، 2010: 308).

- الإحالة إلى المصادر الأصيلة، وعدم الاعتماد على مصادر وسيطة إلا إذا تعذر الوقوف على المصادر الأصلية.

- الدقة في بيان طريقة الإحالة بالنص أو المعنى.

– تعديد مصادر المعلومة فيما يحتاج إلى ذلك (بازمول، 2007: 57).

– إذا كان النقل كثيرًا نصف صفحة فأكثر فينبغي تمييزه بخط مغاير، وحجم أصغر، وزيادة حجم الهوامش من الجانبين (بازمول، 2007: 114– 115).

– الحذر عند النقل بالمعنى؛ لأنه قد يَقْصُر فهمُ الناقل عن استيعاب مراد المتكلم الأول؛ فيقع في تحريف المعنى.

كما ينبغي مراعاة السياق وعدم اجتثاث العبارات من سياقاتها من دون النظر إلى ما يسبقها أو يلحقها من عبارات (ابن حمدان، 1960: 105– 106؛ بازمول، 2007: 119).

– استخدام عبارات مناسبة للربط بين الفقرات، ومراعاة أن يكون هناك ترابط وانسجام بين الأفكار المقتبَسة وما قبلَها وما بعدَها من أفكار الباحث، وتجنب التعارض بين محتوى البحث ومضمونه (عيدان، 2010: 308).

– عند النقل من ترجمة ينبغي الإشارة إليها ويذكر المترجم الأصلي.

– عند النقل من مرجع بلغةٍ غير لغة البحث ينبغي أن يترجم النقل إلى لغة البحث، وإذا احتيج إلى وضع النص الأصلي مع النص المترجم فيوضع في الهامش أو مع النص في الأعلى (جريو، 2020: 195).

## المبحث الأول

## منهجية الاقتباس بين الكشاف وتفسير النسفي

تفسير «الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) يُعدّ من التفاسير التي اعتنت بالجانب اللغوي؛ إذْ جمع فيه الزمخشري بين النحو والبلاغة، وبخاصة علم المعاني، وهو من أشهر التفاسير التي طبقت نظرية النظم التي وضعها عبدُ القاهر الجرجاني؛ وهذا جعل كثيرًا من المفسرين واللغويين يقبلون عليه للوقوف على ما فيه من النكت البلاغية والفوائد اللغوية، ولكن كان ما فيه من الآراء الاعتزالية التي ملأه بها، وما فيه من التعرض لمقام النبي –صلى الله عليه وسلم– وأصحابِه، وغير ذلك – كانت حائلًا دون استفادة كثيرين منه؛ فحاول بعضهم أن يستخلص زبدة هذا التفسير دون تلك الأمور، ومن هؤلاء – فيما يظهر –: أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، الحنفي (ت701هـ)، الذي اختصر تفسيرَه «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» من كتابين: «الكشاف» للزمخشري و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي، وكان اعتماده على الزمخشري أكبر؛ فهو مصدره الأساس، وقد ضمّن تفسيرَه ما اشتمل عليه «الكشافُ» من النكت البلاغية، والمحسنات البديعية، والاستطرادات الأدبية، والكشف عن المعاني الدقيقة الخفية، حتى إن بعض الباحثين يذكر أنه تبنى كل ما كتبه الزمخشري في البلاغة القرآنية، كما أنه ضمنه ما في «الكشاف» من الأسئلة والأجوبة، لكنه لم يَصُغها على طريقة: (فإن قيل: ... قلت: ...)، بل جعل ذلك في الغالب كلاما مدرجا في ضمن شرحه للآية، كما أنه لم يقع فيما وقع فيه الزمخشري من ذكر الأحاديث الموضوعة في فضائل السور، وزاد على ذلك كثيرا من أقوال النحاة والأعاريب ووجوه القراءات، تاركًا ما في «الكشاف» من الاعتزاليات، وإن كان هو على مذهب الماتريدية في معتقده (ابن عاشور، 1970: 107؛ النسفي 1998: 11– 16؛ الذهبي، 2000: 216).

هذه خلاصة ما وجده الباحث من كلامٍ عن تفسير النسفي وعلاقتِه بتفسير «الكشاف».

وقد عَقَدَ مقارنةً بين التفسيرين فيما كتباه في تفسير سورة الفاتحة؛ فوَجد أن أكثر من 90% من كلام النسفي مأخوذ من الزمخشري، إما بحروفه وإما بمعناه، وهو دائرٌ بين الاختصار والتلخيص، وبين التقديم والتأخير. ومع ذلك فإن النسفي لم يذكر في مقدمة تفسيره أنه اختصره من تفسير الزمخشري، ولا أشار إلى ذلك أدنى إشارة. ولم يعزُ الكلام إلى الزمخشري خلال التفسير كله إلا أربع عشرة مرة، عزا في ثلاث منها إلى الزمخشري، وفي سائرها إلى «الكشاف»، وبعض هذه المواضع هي في مقام الرد على الزمخشري.

وأيضا وَجَد النسفيَّ قد ترك عددًا من القراءات التي ذكرها الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة، فما ذكرها ولا أشار إليها، بخلاف ما ذكره بعض الباحثين –وقد مرّ كلامهم– من أنه زاد على ما يذكره الزمخشري من القراءات، حتى لقد ترك النسفي بعضا من وجوه القراءات التي لها علاقة بالجانب اللغوي، كما في قراءة: ﴿الصِّرَاطَ﴾ و﴿صِرَاطَ﴾ بالسين[1] وبالصاد المشمة زايًا[2]، وقراءة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الميم وإشباعها وصلًا مع كسر الهاء[3]، وبضم الهاء[4]، بل إنه ترك قراءات مما ذكره الزمخشري فلم يوردها، كما في قراءة: {الحمدِ لله} بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام[5]. أما بقية ما ذُكر آنفًا فهو صحيح إلى حد كبير.

(1) وهي رواية رويس عن يعقوب، ورواية قنبل عن ابن كثير بخُلفٍ عنه (الجزري: 1/ 271– 272).

(2) وهي رواية خلف عن حمزة في جميع القرآن، واختلف عن خلاد في إشمام الأول فقط، أو حرفي الفاتحة خاصة، أو المعروف باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام في الحرف الأول (النشر: 1/ 272).

(3) وهي قراءة ابن كثير، ورواية قالون عن نافع بخلف عنه (النشر: 1/ 272).

(4) وهي قراءة حمزة ويعقوب (النشر: 1/ 272).

(5) وهي قراءة الحسن البصري (الزمخشري، 1986: 1/ 10).

## المبحث الثاني

## منهجية الاقتباس بين الجنى الداني ومغني اللبيب

من أشهر الكتب المؤلفة في معاني الحروف: كتاب: «الجنى الداني في حروف المعاني» لأبي محمد، بدر الدين، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، المصري، المالكي، المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، وكتاب: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لأبي محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري، الحنبلي (ت761هـ)، ولعله ليس من المبالغة أن يقال: إنهما أشهر كتابين في هذا الباب على الأطلاق.

وقد لاحظَ العلماء والدارسون أن بين «الجنى الداني» والجزءِ الأول من «المغني» تشابها كبيرًا وواضحًا، لا يقتصر على المضمون فقط، بل قد يتعداه إلى العبارات والجمل أيضًا؛ فثَمَّ تشابهٌ في تقسيم معاني الأدوات، وترتيب هذه المعاني، وعددها، وكذا في الشواهد التي يستشهد بها كلا الرجلين، وفي المذاهب والأقوال والنقول التي يوردانها، وفي التوجيهات النحوية والمعنوية، وفي الاستدراكات والتعقيبات (المرادي، 1992: 5- 6).

وهذا القدر من التشابه يُحيل أن يكون الأمر مجردَ توارُدِ أفكار، ويحمل على الجزم بأن أحد المؤلفَيْن نقَلَ عن الآخر، أو أنهما نَقَلَا من مصدر واحد. والاحتمال الأول أقوى، في وقتنا هذا على الأقل؛ لأنه ليس فيما بين أيدينا اليوم من الكتب التي توسعت في الكلام عن معاني الحروف قَبْل المرادي وابن هشام كتابٌ يصح الحكم بأن الكتابين قد نقلا منه، مع أننا نجد في الكتابين نقولًا عن كتب سابقة –لا سيما كتب ابن مالك وابن عصفور وأبي حيان–، لكن نلاحظ أن اللفظ في الكتب السابقة يختلف عنه في الكتابين ثم هو يتقارب أو يتحد بين الكتابين، مما يؤكد وجود علاقة مباشرة بينهما، وعليه فلا يبقى إلا الاحتمال الأول، وهذا الأمر شغَلَ أذهان عدد من الباحثين رغبةً في معرفة حقيقته.

وقد ذهب الأكثرون إلى أن ابن هشام هو الذي نقل من كتاب المرادي، منهم:

1- الحاج خليفة (حاجي خليفة)، إذْ قال عن «الجنى الداني»: «وهو مأخَذُ «المغني» لابن هشام» (خليفة، 1941: 1/ 607).

2- محمد عبد الخالق عضيمة، إذْ قال: «نقل ابنُ هشام «الجنى الداني» بنصه وفصه إلى كتابه «المغني» دون أن يشير ولو مرة إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلفه» (عضيمة: 96).

لكن التعبير الذي استخدمه عضيمة غيرُ مسلّم؛ فإن ابن هشام قد ترك مما في «الجنى الداني» حروفًا لم يذكرها، وعددًا من الأقوال والنقول والمعاني والشواهد، وكذا ترك الأبياتَ التي يوردها المرادي

في أواخر عدد من الأبواب يَنْظم فيها معانيَ الحروف، إضافة إلى أن كثيرًا من كلام المرادي موجود في «المغني» بمعناه لا بحروفه.

وقد ضرب عضيمة مثالا يوضح به اعتماد ابن هشام على المرادي، وهو قول ابن هشام: «(جلل) حرف بمعنى (نعم)، حكاه الزجاج في كتاب «الشجرة»» (ابن هشام، 2012: 163).

ثم قال عضيمة معلقًا: «وقد ذكر هذا المرادي، وربما لا يكون ابن هشام قد رأى كتاب «الشجرة» للزجاج» (عضيمة: 96).

نعَم الكلامُ في الكتابين متطابق، لكن هذا لا يعني أن المرادي هو الذي نقل الكلام عن كتاب: «الشجرة»، فربما هو أيضا لم يره؛ لأن هذا الكلام قد سبقهما إليه المالقي (ت702هـ) في كتابه: «رصف المباني» (المالقي، 2002: 252)، وهو أحد مصادر «الجنى الداني».

3- محققَا «الجنى الداني»: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، إذْ قالا: إن ابن هشام ذكر في مقدمة كتابه أن كتابَه نسيج وحدِه، وفريد أصله وفرعه. وهذا الدعوى تحملنا على الميل إلى أن المرادي اعتمد في «الجنى الداني» على ما جمعه ابن هشام، غير أن إن القرائن التاريخية تجعلنا نرجح العكس؛ وذلك لأن ابن هشام صنّف كتابه مرتين: أولاهما سنة 749هـ، والثانية سنة 756هـ، وقد نُكب ابن هشام بالتأليف الأول في طريقه إلى مصر، فلم يبق للكتاب بين الناس إلا التأليف الثاني، وهو متأخر عن وفاة المرادي الذي توفي سنة التأليف الأول. مع أنه ذكر كتبا كثيرة استقى منها، وعددا كبيرا من العلماء نَقل عنهم أو أخذ بأقوالهم، ولم يكن للمرادي وكتابه من ذلك نصيب ولو مرة واحدة (ابن هشام، 2012: 5- 6).

لكن ما ذكراه من الجزم بأن ابن هشام ألف «المغني» مرتين فيه نظرٌ؛ ذلك لأن ابن هشام ذكر أنه أنشأ في عام 749 كتابًا في قواعد علم الإعراب، لكن لم يذكر اسمه ولا طريقة تأليفه، ويغلب على الظن أنه على نمط الجزء الثاني من «المغني» لا الجزء الأول؛ لأنه ذكر أنه في معنى كتابه: «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهذا الكتاب هو بمنزلة المقدمة للجزء الثاني، ولم يضمنه معاني الحروف (ابن هشام، 2012: 11).

ثم ذكر ابن هشام أنه لما عاد إلى مكة واستقر بها وضع التصنيفَ الجديد وهو «مغني اللبيب»، وأنه يحوي زيادات وإضافات على ما كان في التصنيف الأول (ابن هشام، 2012: 11).

فغالب الظن أن الشكل الثاني من الكتاب –وهو الموجود بين أيدينا اليوم– هو الذي تضمن الكلام عن معاني الحروف. وهذا الاستنتاج يقوّي كونَ ابن هشام هو الذي نقل من المرادي لا العكس.

كذلك قولهم بأن عبارة ابن هشام توهم أوليّته في التأليف – ليس قولًا دقيقًا؛ وذلك لأن ابن هشام ومن في عصر ابن هشام يعلمون أن هناك كتبًا كثيرة في معاني الحروف سبقت ابن هشام، وهذا يجعلنا نحتاج إلى حمل كلامه على معنى آخر غير أصل الوضع، مثل أن نحمله على الشكل الذي

انتهى إليه، وما جمعه فيه مما لم يوجد مجتمعا إلا عنده. تماما كما سيأتي من كلام السيوطي عن كتابه: «الاقتراح».

4- محقق «توضيح المقاصد والمسالك»، إذ ذكر أن المرادي هو الذي سبق ابن هشام، وأن ابن هشام سار على نهج المرادي واتبع طريقته في التنظيم والتقسيم وبيان معاني الحروف، وقد ينقل اللفظ في بعض الأحيان، أو المعنى (المرادي، 2001: 94، 119).

5- عبد اللطيف الخطيب محقق «المغني»؛ حيث ذكر «أن ابن هشام قد ينسب الرأي لنفسه وهو مسبوق إليه، وتكرر هذا في عدة مواضع من الكتاب، ... ومن هذا ... المسائلُ الكثيرة التي أخذها عن المرادي من كتابه: «الجنى الداني»، ولم يذكر اسم الكتاب هذا ولو مرة واحدة».

6- صاحبا البحث الموسوم بـ«بين الجنى الداني ومغني اللبيب؛ دراسة موازنة»، إذ عقَدَا موازنة بين الكتابين في بحث مستقل، وجزمَا بأن المرادي سابق لابن هشام في ذلك (بادع وخلف، 2009: 107)، ثم أخذا يوازنان بين مناهج كلا الكتابين من نواح عدة، تتجلى فيها أوجه الشبه والاختلاف. ويمكن اختصار ما قالوه عما نحن بصدده فيما يأتي:

أ- اختلف الكتابان في منهج البحث؛ فالمرادي جعل كتابه خالصا لدراسة معاني الحروف، وابن هشام قسم كتابه على قسمين: الأول منهما لدراسة معاني الحروف، والثاني لدراسة الأحكام النحوية (بادع وخلف، 2009: 115).

ب- من حيث التنظيم والترتيب: المرادي شرح الحروف على حسب تركيبها الصرفي، فقسم كتابه -بناء على ذلك- إلى خمسة أبواب: الحروف الأحادية، والحروف الثنائية، والحروف الثلاثية، والحروف الرباعية، والحروف الخماسية، مرتبا إياها في كل ذلك ترتيبًا هجائيا.

وأما ابن هشام فإنه لم يقسم إلى أبواب، وإنما سرد الحروف سردًا هجائيا متواليا بقطع النظر عن عدد الحروف التي تبنى منها (بادع وخلف، 2009: 107- 108).

ت- أغفل ابن هشام حروفا أفرد المرادي لكل منهما بحثًا، هي: الشين، الميم، ذا، مَن، وَي، أي، هيا، أيا، هلَّا (بادع وخلف، 2009: 115).

ث- اجتمع الكتابان في أنهما كُتِبا بأسلوب تعليمي (بادع وخلف، 2009: 108).

ج- نجد في الكتابين كثرة إهمال اسم العالم، والاكتفاء بذكر كنيته أو لقبه، وكذا الأمر بالنسبة إلى الشعراء، فيقل فيهما تسمية الشعراء، والغالب فيهما الإبهام (بادع وخلف، 2009: 108، 113).

ح- اهتم المرادي برأي شيخه أبي حيان، ويصدّر اسمه دائما بكلمة: (الشيخ)، وهو في العادة لا يحاول مناقشته أو الرد عليه، إنما يذكر آراءه على أنها آراء مسلم بصحتها.

في حين أن ابن هشام -مع أنه تلميذ لأبي حيان أيضا- لا يهتم بآرائه، بل هو في أغلب الأحيان يخالفه ويحاول تفنيد آرائه؛ لأنه كان صاحب عقل متحرر لا يسلّم بكل ما يرد إليه إلا بعد أن يمحصه، وكان يرد القول الذي لا يرى صوابه ولو كان صدر من شيوخه، كما أنه لا يصدّر اسم

أبي حيان بكلمة: (الشيخ) أو نحوها من الألفاظ، بل إنه في بعض الأماكن يشير بما يُشعر القارئ بأن أبا حيان لم يكن على مستوى عال من الحذق والفطنة (بادع وخلف، 2009: 108– 109).

خ– كان المرادي يستعمل النظم في ختام حديثه عن معاني عدد من الحروف؛ لتسهيل حفظ القاعدة، بخلاف ابن هشام الذي لم يستخدم هذا الأسلوب إلا مرة واحدة (بادع وخلف، 2009: 109)، ولم يكن هذا الموضع في كتاب المرادي.

د– الشواهد عند ابن هشام أكثر بكثير منها عند المرادي، فمثلا: بلغ عدد الشواهد القرآنية عند المرادي ما يقرب من 489 موضعًا، في حين أنها عند ابن هشام 1035 موضعا (بادع وخلف، 2009: 110– 111).

وقد قارن الباحث بين نماذجَ من الكتابين عشوائيةٍ متفرقةٍ، لا سيما الأبواب الطوال –كالباء، والواو، والكاف، واللام–؛ للتأكد من صحة ما قيل آنفًا، فوجد أن النتائج مقارِبة لما قيل، فثَمَّ شبه بين الكتابين في المحتوى ليس بالقليل، لكنه في الأكثر معنوي لا لفظي، أو هو مقارب للفظ «الجنى الداني» لكن لا يتطابق وإياه مطابقةً تامة، إضافة إلى أن ابن هشام في كثير من الأحيان يرتب المعاني بترتيب المرادي نفسه دون تقديم أو تأخير، ويورد الأدلة نفسها والأمثلة نفسها، وإذا زاد شيئًا من المعاني وضعَها في مؤخرة المعاني (ابن هشام، 2012: 104، 109)، وأحيانًا ينقص منه.

ويرجح الباحث ما عليه الأكثرون من أن ابن هشام هو الذي نقل عن المرادي؛ وذلك للأدلة الآتية:

1– أن تاريخ تأليف «المغني» في صورته الأولى هو نفسه تاريخ وفاة المرادي، هذا إن سلّمنا بأن «المغني» في صورته الأولى يحوي معاني الحروف ولا يقتصر على القسم الثاني المتعلق بعلم الإعراب. فما بالنا لو قارنّا تاريخ تأليف الإبرازة الأولى من «المغني» بتاريخ تأليف «الجنى الداني»؟ بل ما بالنا لو عرفنا أن المرادي في بعض المواضع كان يحيل على كتبه الأخرى التي ألّفها قبل «الجنى الداني»؟ (المرادي، 1992: 193، 278، 312، 324، 517).

2– أن ابن هشام يُكثر من النقول عمن سبقه دون العزو إليهم، فمثلا: نراه نقل كثيرا من أعاريب أبي حيان في «البحر المحيط» ولم يشر إليه. وقال عضيمة: «وأكاد أقطع بأن كل إعراب لآيات القرآن مبسوط ف «المغني» إنما كان من «البحر المحيط» (عضيمة: 99).

وذكر ذلك أيضًا بعضُ الباحثين الذين درسوا أقوال ابن هشام في التفسير في «مغني اللبيب»، وزاد على ذلك أنه استفاد من «أمالي ابن الشجري»، و«أمالي ابن الحاجب»، و«التبيان في إعراب القرآن»، وغيرها، في مواضع كثيرة لم يكن منه أدنى إشارة في كثير منها (أبو يمن، 2015: 13). فليس من الغريب إذن أن ينقل ابن هشام عن المرادي دون أن يعزو إليه.

ولا بد في هذا المقام من التماس العذر لابن هشام فيما فعل، بشكل أو بآخر؛ لأننا لا نعلم ما كان يحيط به من ظروف وملابسات، ولا نعلم ما كان يدور في قلبه حين فعل ذلك؛ فالأولى إذن أن نتوقف في الحكم عليه، وألا نتوجه باللوم إليه؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

## المبحث الثالث

## منهجية الاقتباس بين لمع الأدلة والاقتراح

كان لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، الأنباري (ت577هـ) دورٌ كبيرٌ في تأصيل علم أصول النحو، والوصول به إلى مراحله الأخيرة من النضج والاكتمال، وكان أولَ مَن أَفرد فيه مصنفًا مستقلًّا، وقد جَمَع في رسالته: «لمع الأدلة في أصول النحو» شتاتَ هذا العلم مِن كُتُب المصنفين، إضافةً إلى ما أودعه فيها من إضافات جديدة في مجال التعريفات والتقسيمات؛ فأرسى بذلك مبادئَ هذا العلم وقواعدَه، وأصبح علمًا مستقلًّا له أدلته ومنهجه، وأصبحت رسالتُه مرجعًا رئيسًا لكل مَن كَتب في هذا العلم (صالح، 2006: 5).

كما كان له الفضل في فصل مباحث علم أصول النحو عن مباحث علم جدل الإعراب؛ فأفرد لهذا الأخير رسالةً أخرى سماها: «الإغراب في جدل الأعراب»، جمع فيها أصول الجدل النحوي، وفرّق بذلك بين مباحثَ ظلت متداخلةً إلى عصره (صالح، 2006: 5- 6).

وبعد الأنباري توقفت عجلةُ التأليف في علم أصول النحو نحوَ أربعة قرون، إلى أن جاء جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) فصنّف كتابه: «الاقتراح في أصول النحو»، ليكون ثاني كتابٍ في علم أصول النحو-فيما نعلم-.

ومعهودٌ عن السيوطي سعةُ الاطلاع، وكثرةُ الجمع والاستقصاء للآراء والأقوال المختلفة من بطون الكتب المتنوعة، وغلبةُ الطابع النقلي على تآليفه -شأن العلماء المتأخرين-؛ لذا فمن غير المستغرَب أن يكون ما تركه الأنباريُّ في هذا الباب أحدَ أهم مصادر السيوطي في التأليف في أصول النحو، وهذا ما وقع بالفعل؛ فقد اعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا (أحمد، 2015: 108، 134- 135)، وقد أشار في مقدمته الاقتراح» إلى أنه أَخَذ من ثلاثةٍ من كتب الأنباري، هي: «الإغراب في جدل الإعراب»، و«لمع الأدلة»، و«الإنصاف»، وذكر أنه كان أكمل تأليفَ «الاقتراح» قبل أن يقف على الكتابين الأوّلَين، وكان قد تطلَّبهما حتى وقف عليهما، وقارن ما فيهما بما في كتابه، فوجد أن كتابَه حوى من المسائل والفوائد والقواعد الفقهية ما لم يُسبق إليه، ثم أخذ في إضافة زوائد كتابَي الأنباري، فأخذ من الكتاب الأول لُبَابَه، وأخذ من الثاني خلاصة ما فيه من مباحث العلة، مع العزو إليه في جميع ذلك؛

ليُعرِّف الناسَ بمقامِ كتابِه من كتاب الأنباري، ويتميز عند أولي التمييز جليلُ نصابه (السيوطي، 2006: 8– 12).

وإن الناظر في «الاقتراح» يلمح كثرة النقول عن كتب الأنباري المذكورةِ وتأثرَه البالغَ بما فيها، حتى لقد نقَلَ السيوطي من فصول «لمع الأدلة» ما يقرب من ثمانية عشر فصلا، وهو ما يمثل أكثر من نصف الكتاب، وأخذَ خلاصةَ ما تطرق إليه الأنباري من موضوعات: كأقسام النحو، ومعنى النقل، وانقسام النقل إلى متواتر وآحاد، وشروط الرواية، وكذلك نقَلَ خلاصةَ ما ذكره الأنباري في الرد على من أنكر القياس، وتحديد أركان القياس، وقياس الشبه وقياس الطرد، واختلاف العلماء في جواز القياس على الأصل المختلف في حكمه ... وغير ذلك؛ فكانت كُتُب الأنباري أبرزَ مصادر السيوطي في «الاقتراح»، ولعل السيوطي أبرز مَن تأثَّر بما أضافه الأنباري في هذا الباب، وهذا التأثُّر لم يقتصر على إفراد مصنف مستقل لعلم الأصول، وإنما تعدى ذلك إلى النقل المباشر من مؤلفات الأنباري، بل كان يختار رأي الأنباري أو يميل إليه كثيرًا (السيوطي، 2006: 13؛ صالح، 2006: 539– 540؛ أحمد، 2015: 58)، مثال ذلك: قوله في حكم الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله: «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله. صرح بذلك ابن الأنباري في «الإنصاف» ...» (السيوطي، 2006: 149).

وقد كان السيوطي معروفًا بأمانته في النقل، وقال عن نفسه: «وقد عَلِمَ اللهُ والناسُ من عادتي في التأليف أني لا انقل حرفًا من كتاب أحدٍ إلا مقرونًا بعزوه إلى قائله، ونِسْبَتِه إلى ناقله؛ إداءً لشكر نعمته، وبراءةً من درْكِه وعُهْدَته» (السيوطي، 1989: 2/ 949– 950).

بل إنه لتشدده في هذا الباب لم ينس أن يعقد له بابًا خاصًّا في «المزهر»، عَنْوَنَ له بـ(من شكر العلم عزوه إلى قائله)، وكان مما قال فيه: «ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفا إلا معزوا إلى قائله من العلماء، مبينا كتابه الذي ذكر فيه» (السيوطي، 1998: 2/ 273).

كما ألف كتابا بعنوان: «الفارق بين المصنف والسارق»، ذمَّ فيه سرّاق الكتب، وعاب عليهم صنيعهم.

ومن أمانته في النقل أنه ينقل النص كاملا، وفي نهاية النص يختمه بكلمة: (انتهى) (السيوطي، 2006: 62– 66)، وتارة ينص على أن النقل بحروفه (السيوطي، 2006: 98)، وإذا اختَصر يشير إلى ذلك (السيوطي، 2006: 113)، وتارة يذكر اسمَ صاحب الكلام واسمَ الكتاب (السيوطي، 2006: 64، 89)، وتارة يذكر اسم الكتاب فقط (السيوطي، 2006: 95)، وتارة يذكر اسم صاحب الكلام فقط (السيوطي، 2006: 99– 109)، وربما نقل بواسطة فيشير إليها (السيوطي، 2006:

62- 66)، إلى غير ذلك من طرق النقل عنده. وهذا الجانب عنده كان من أهم الأمور المساعِدة للباحثين على معرفة مصادره في مؤلفاته.

وهو في نقله عن الأنباري كان تارة يعيّن اسم الكتاب الذي أَخذ عنه منه، وتارة يكتفي بذكر اسم الأنباري دون تعيين الكتاب، وتارة يقرنهما. وكان كثيرا ما يبدأ بقول الأنباري، وقد فعل ذلك في مقدماتِ كُتُبِ «الاقتراح» السبعة (أحمد، 2015: 57، 68، 123- 125)، وكان غالبا ما يأخذ بقول الأنباري ثم يُجمل القول بقوله: «وقال آخرون» أو نحوها من العبارات (أحمد، 2015: 125).

فالحقّ أن السيوطي كان أمينا فيما أخذه عن الأنباري؛ فما من موضع نقله عنه –بلفظه أو بمعناه أو بخلاصته– إلا نسبه إليه (صالح، 2006: 539- 540)، مما دفع سعيدًا الأفغاني إلى الاعتماد على «الاقتراح» عند تحقيق «لمع الأدلة» لإكمال ما بمخطوطته من نقص، فنقَل الفصل الأول كاملا من الاقتراح، والرابعَ وأكثرَ الخامسِ من «المزهر» (الأنباري، 1971: 74).

كما دفعت هذه الأمانة العلميةُ للسيوطي صاحبَ كتاب: «أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري» إلى الاعتماد عليه في بيان موقف الأنباري من العلة القاصرة، حيث نقل السيوطي نصا ذكر فيه الأنباريُّ اختلاف العلماء في التعليل بالعلة القاصرة، وذكر أنه فصلٌ ساقطٌ من نسخة الأفغاني لـ«لمع الأدلة»، وألحقه عطية عامر في آخر تحقيقه لـ«اللمع» ناقلا إياه من الاقتراح (السيوطي، 2006: 5).

وإن ما ذُكر لا يتنافى مع ادّعاءِ السيوطي الأسبقيةَ في التأليف في علم أصول النحو حين قال عن كتابه في مقدمته: «لم تسمح قريحة بمثاله، ولم يَنسِج ناسجٌ على منواله، في علمٍ لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أُتَقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو» (السيوطي، 2006: 5)؛ لأن الذي يَظهر أنه قَصَد بالأوليّة أولية الترتيب والتبويب في الفصول والأدلة؛ إذ إن منهجه في ترتيب الأدلة ربما جاء أكثر اتساقا وسلامة، كما أن الكتاب من حيث الحجم أكبر من كتاب الأنباري وأكثر معلومات منه، فبهذا جاء الكتاب جامعا لكل المحاولات السابقة عليه وزيادة. وهذا الاحتمال أقرب. ويحتمل أن يكون أراد بالأولية الأوليةَ العامة وأنه كتب هذا الكلام في المقدمة قبل أن يقع على كتابَيِ الأنباري ثم نسي أن يعدّله بعد الإضافة (أحمد، 2015: 58).

## الخاتمة

ظهر للباحث من خلال هذا التطواف السريع في أركان هذا الموضوع عدة نتائج، أهمها:

- أن ظاهرة النقل لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب العلم، قلت أو كثرت.
- أنّ كل كتاب متأخر من أزواج الكتب التي قام عليها البحث قد نَقَلَ عن سابقه، وهذا النقل يختلف من نموذج لآخر؛ فمنهم من يصرح بالنقل أو يشير إليه، ومنهم لا يفعل.
- أن تفسير النسفي حوي خلاصة «الكشاف» تقريبا، ولم يشر إلى ذلك ولم يعز إلى الزمخشري إلا في مواضع قليلة.
- أن ابن هشام هو الذي نقل عن المرادي، وقد نقل عنه أكثر كتابه باللفظ أو بالمعنى، ولم يشر إليه، إضافة إلى مشابهته في المنهج والترتيب إلى حد ما.
- أن السيوطي كان حريصا على العزو إلى الأنباري في كل ما نقله عنه، وقد نقل عنه ما يقرب من ثلث الكتاب.

وهنا أضع القلم، راجيا أن أكون في هذا البحث قد وفيتُ بالمقصود، وأصبتُ فيما هو فيه موجود. وصلى الله على نبينا الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين!

# المصادر والمراجع

**أولا- الكتب:**


1- الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق وتقديم: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1391هـ- 1971م.

2- الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط3، 1405هـ- 1985م.

3- بازمول، محمد بن عمر: منهج البحث العلمي وكتابته، دار سبيل المؤمنين - القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م.

4- الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى - مصر (تصوير دار الكتب العلمية - بيروت)، د ط، د ت.

5- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - مصر، د ط، 1426هـ- 2006م.

6- خليفة، حاجي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد، د. ط، 1941م.

7- الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة - القاهرة، ط7، 1421هـ- 2000م.

8- ابن حمدان، أحمد الحراني: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، المكتب الإسلامي - دمشق، ط1، 1380هـ- 1960م.

9- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1407هـ.

10- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم: كتابة البحث العلمي؛ صياغة جديدة، مكتبة الرشد - الرياض، ط9، 1426هـ- 2005م.

11- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - مصر، د. ط، 1418هـ- 1998م.

12- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح مقامات السيوطي، تحقيق: سمير محمود الدروبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1426هـ- 2006م.

13- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الفارق بين المصنف والسارق، تحقيق: هلال ناجي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1419هـ- 1989م.

14- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م.

15- شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثًا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط6، 1968م.

16- صالح، محمد سالم: أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السلام – مصر، ط1- 1427هـ- 2006م.

17- ابن عاشور، محمد الفاضل: التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية – مصر، د. ط، 1390 – 1970م.

18- عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث – القاهرة، د.ط، د.ت.

19- المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط3، 1423هـ- 2002م.

20- المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.

21- المرادي، الحسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط1، 1422هـ- 2001م.

22- النسفي، عبد الله بن أحمد: تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب – بيروت، ط1، 1417هـ- 1998م.

23- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – بيروت، ط1، 1433هـ-2012م.

**ثانيا- الرسائل العلمية:**

24- أحمد، هبة محمد علي: منهج السيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو؛ دراسة تطبيقية تحليلية (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الخرطوم، 1432هـ- 2011م.

25- أبو يمن: إبراهيم خالد إبراهيم آراء ابن هشام الأنصاري في التفسير في كتابه مغني اللبيب: جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، 2015م.

**ثالثا- الدوريات:**

26- بادع، نجاح حشيش، وخلف، يعقوب يوسف: بين الجنى الداني ومغني اللبيب: دراسة موازنة، مجلة جامعة ذي قار- العراق، العدد1، المجلد 5، حزيران 2009م.

27- جريو، خيرة: الاقتباس وطرق التوثيق، التعليمية، المجلد7، العدد1، مايو 2020م.

28- عيدان، عماد خليل: القواعد الأساسية في كتابة البحث العلمي وتوثيقه، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد10 رقم 2، 2021م.